

فيه تقتضى كفره **قوله** وهو الصحيح محل نظر بل ينبغي ان يكون الصحيح ما ذكره الامام
الرضي لان النص يوضح علمه ثابت بغض الكمايب معلوم بل ليس ضروريا **قوله** ومن وصفه
تعالى بالابن به هو اطلاق في موضع تفصيل بحاله كتب التزويج ففي كتب المغنبيه خلافها
اذا قال فلان في عيني كاليهودي او النصراني في عين الله منهم من اطلق تكفيرهم ومنهم من
قال ان اطلاق وجهه كمن واختلفوا ايضا فيما اذا قال الله في السماء ولوا بالافراط الواجبه
في القرآن كقوله الله معنا ويدا الله فوق ايدنا ونحو ذلك فلا يلزم بكفره **قوله** بنحو اسم
يكون وخبرها من لا يتبعها **قوله** وكذا المجلس الى اخر المسائله صواب في الروضه النووي
في زوايد الروضه انه لا يكفر وقيل هو والرافعي الكفر في مساقى التمسيم عند تفرجها
او لو ان يكون ذلك من وجه الاستحفاف واليه من من الله كمن من الله كمن في كتب
المغنبيه والذي في كتبنا ما عبد الامور من الكيا يردون ككفرها ومراد اصحابنا من استبعد
الغرض ذنوبه لظهور استبعادها دخل به في حد الياس واعلى عليه لربها عليه دخل بها
وحد الامن من المكارم ان كان باسءه لا رسعة الرحمة ذنوبه ومن كان اهله لا يتفاه
ان همكوب ليقول ان يكون كل منها كما طرقتنا ومحل عليه نزل القرآن و قد بينا متمسكة
اصحابنا في غيرهما من الكيا يردون الموضع فليرحمه من اراده **قوله** فان قيل الجزم الى
حرز العاصي المعتزلي مثلا ان العاصي يكون في النار باس وجزم المطمع المعتزلي
بان المطمع يكون في الجنة لقن **قوله** ومن قواعده اهل السنة انه لا يكفر احد من اهل
القبيله اى في المسائل الاجتهادية امانه اذكر شيئا من ضروريات الدين فلا نزاع في
تكفيره على هذه التعاريف الا لشقري وبعض تبعه وبعض الاخر منهم خالفوه فكفره
المعتزلة والمغنبيه في بعض المسائل فلا حاجة الى الجمع اذا القائل لم يقد واعلم انه قد يقع
في بعض التعاريف ولا يكفر احد من اهل القبيله بدنب اى كالزنا والسرقة ونحوها خلافا للخراج
في كغيرها اهل القبيله بذلك وهي مسائل اخرى **قوله** بنا متعلق بقوله اعتقاد **قوله** والجمع
المعتمد والعلامة العباد الختارى عن مشايخهم بان الجلائقي الكفر بالكنيات المذكورة
ونحوها ليس على ظاهره تعليقا بل يردون به التفسير فاجلنا في حقيقته لعدم كونه

به اللفظ

به اللفظ كقوله **قوله** وتصدق الكاهن اى فيها خبره من المعاصب بطريق الكفاية
حدث من اى كاهنا رواه اصحاب السنن الاربعة من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى
عنه وقوله فيه فقد كلف بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم بشره الى قوله تعالى قل
لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وى صحح مسلم من حديث بعض اصحابنا المرمين
وصرح المجتهدى بانها حقه ام المرمين رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من اتى عرفا فصدقته لم يقبل له صلوة اربعين ليلة الحراف هو الذي يدعى معرفة
التي عقوبات يدعى انها اسباب تد له على موافقتها كما للمروء من الذي سرقه وطوى
الصلوة ونحو ذلك ومصنفه عدم قبول صلواته انه لا يوات له فيها وان كانت تخبره في سقوط
الفرق **قوله** ومطها لغة علم الغيب اى الاطلاع عليه **قوله** ان له رسا اى ضيفا بقره
الى بيتنا لا له كس نواه وعلمت الناهة عليه لانها الاثني والقراني الذكر وكذا غيرها بل
الى الكاهن ولكن حدوت الشارح من الرشي قوله بل كقوله في الناحية وقد كان
ذلك في الجاهلية كثيرا قال النووي وهذا القم يظهر من حديث بسا هر صلى الله عليه
وسلم **قوله** يستلزم الاصولاى بطلانها والى ما علم عطية **قوله** والمخيم الى قوله مثل الكاهن
اى ان تصد بقره بما يتبعه بطريق التبعيم كقوله واما ما ورد في الخطيب مسلكه من
لا يكفيا بخطبهم وافق خطبه فداك فليس معناه الاذن في الخطب بل هو
لانته ضرب من الكفاية بل معناه انه ان علمت الخط لما كان بعلمه ذلك
الذي قد ان جازوا الامحرام والى لغا يعلم موافقته فلا يحور لنا الخط لانفا
شرب حوازي **قوله** والمعموم ليس سى هي من اشهر المسائل الى امتار بها اصل
عن اصل الاعتزال ولما اورد هذا المصنف هنا **قوله** المحقق بكس الفاعل
الثابت تالكيه له **قوله** تساوى الوجود في بعض النسخ تساووق بالتاق احره بدل
ايها والمساواه في الصبغ فقط الترادف الذي عو به الشارح اول هذا الضرح و
تكلنا عليه هناك واما لفظ المساوقه بالتاق فقد قال في شرح المتأخر انه يستعمل
عندهم في اسم كقوله في المفهوم فيكون اللفظان مترادفين والمساواه في الصبغ وتكون